

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية "دراسة تأصيلية"

للدكتور / عبدالسلام بن محمد الشويعر^(١)

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه
أجمعين .. أما بعد

فإن مسألة (الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية) من المسائل التي يحتاجها الفقيه وتعرض له؛ خصوصاً عند نظره في الخلاف العالي بين المذاهب الفقهية، فكثيراً ما يتوقف الناظر عند بعض المسائل الفقهية التي انفرد بها الظاهرية عن جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة، وذلك بسبب اختلاف أصول هذا المذهب عن البقية باعتماده على ظواهر النصوص وعدم عمله بالقياس؛ إضافة لما في شخصية بعض المنتسبين إليه من التميز سواء في سلاسة العبارة وقوة الحجة، أو شدة التعبير على المخالفين حتى قورن أحياناً بسيف الحجاج شدة وبطشاً، مما يجعل البعض يتوقف عند هذا المذهب وأصحابه وقفة إعجاب أحياناً، أو حنق أحياناً أخرى،

(١) عضو هيئة التدريس في كلية الملك فهد الأمنية قسم العلوم الشرعية .

أو توسطاً بين ذلك توقفَ نظر وتأمل . فلذلك عمد بعض الباحثين لهذه المفردات فجمعها، واعتنى بدراستها لكن من الناحية الفقهية فقط^(١).

ولما لم أقف على من أفردَ النظر في هذه المفردات من ناحية تأصيلية، من حيث اعتمادها والاعتداد بها؛ مع ما يراه المطالع لكتب كثير من الفقهاء - مع جلالة قدرهم - عندما يحكون خلافاً شاذاً للظاهرية يتبعونه بعبارة مؤدّاها (أن خلاف الظاهرية غيرُ معتبر) مع اختلاف في البناء والصياغة لهذا المعنى؛ ففي حين يكتفي البعض بهذا الرد عن مقارعتهم بالحجة والبرهان، يزيد آخرون ببعض الأوصاف والنعوت الغريبة لهذا المذهب الفقهي؛ حتى صارت هذه طريقةً للبعض لرد خلاف الظاهرية دون النظر في دليلهم و تعليلهم، بل وصمها بعض العلماء بأنها: (طريقة القاصرين، إذا أعيتهم الأدلة ادّعوه على منازعتهم، ولا يليق ذلك بأئمة التحقيق)^(٢).

فأردتُ البحثَ في هذه المسألة، وهل هي مسألة مُسلّمة بين الفقهاء، أم هي من مواضع النزاع بينهم ؟ وزاد عزمي ما سبق

(١) منها كتاب: (ابن حزم و المسائل التي خالف فيها الجمهور في العقائد والأصول والعبادات) لمحمد صالح موسى حسين من منشورات جامعة (سبها) بليبيا سنة ١٩٩٥ م . وغيره .

(٢) ما بين القوسين من كلام الصنعاني في (العدة ١ / ١٤٠) .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

بيأته من عدم وقوفي على من أفرد بحثها؛ مع أهميتها .

فجمعتُ شتاتَ هذه المسألة من غير مظانها؛ من بطون الكتب^(١)، وخبايا الزوايا بحسب المستطاع، فإن هذه المسألة اشترك في بحثها شُرَّاحُ الأحاديث، وعلماءُ الفقه عند ذكرهم لخلافات الظاهرية في الفروع الفقهية - وذكرها علماء الأصول - في مباحث الإجماع، والقياس، والاجتهاد والتقليد، وغيرها من المباحث، بل وكان للمؤرخين نصيبٌ في ذكر هذه المسألة - كما سيأتي - .

فسطَّرتُ هذا البحث جمعاً للمتفرق، وتوليفاً لهذا الشتات، سائلاً الله تعالى التوفيق والسداد .

وجعلته في أربعة مباحث :

الأول : تحرير محل النزاع في المسألة .

الثاني : سبب الخلاف في المسألة .

الثالث : خلاف أهل العلم في المسألة، وأدلتهم، والترجيح .

الرابع : أمثلة تطبيقية لخلاف الظاهرية .

المبحث الأول : تحرير محل النزاع في المسألة؛ (مشكلة البحث) :

المقصود بهذا البحث خلاف الظاهرية في المسائل الفقهية

الفرعية، دون غيرها من المباحث؛ كخلافهم في بعض المباحث

(١) كان مجموع ما رجعت إليه من الكتب ونقلت عنه في هذه الوريقات ما ينيف على تسعين مرجعاً .

الأصولية، أو خلاف بعضهم في بعض المباحث العقدية .
والمسائل الفرعية التي ييدي فيها الظاهرية رأيهم الفقهي لا
تخلو من ثلاث حالات :

- ١- أن يكون رأي الظاهرية موافقاً لرأي المذاهب الفقهية الأربعة،
أو أحدها . فهنا لا خلاف في اعتبار رأيهم؛ لأنهم مسبوقون إليه .
- ٢- أن يكون من مفرداتهم عن المذاهب الأربعة، ولم يوافقهم عليه
أحد من الأئمة الأربعة، و لا هو قول عند أصحابهم، لكن قال به
أحد العلماء المعبرين من الصحابة، أو التابعين، فمن بعدهم .
فهذه مسألة خارجة عن محل البحث؛ لأنها داخلية في مسألة
حكم تقليد الميت، وما إذا كان هناك خلاف في مسألة على قولين،
ثم حدث إجماع على أحدهما، فهل يكون هذا الإجماع رافعاً
للنزاع، أم لا ؟ ^(١)، وفيهما نزاع مشهور .
- ٣- أن يُعربَ فقهاء الظاهرية باختيار قول لم يسبقهم إليه أحدٌ من
علماء المسلمين المعبرين؛ سواءً كان العلماء مجتمعين على خلافه، أو
لهم أقوال سوى قول الظاهرية، فهل يُعتدُّ بهذا القول، أم لا ؟

(١) انظر : أصول السرخسي ٣١٩/١، شرح العضد على ابن الحاجب ٤١/٢،
التبصرة للشيرازي ص ٣٧٨، البرهان لإمام الحرمين ٤٥٤/١، الإحكام للآمدي
٢٧٥/١، العدة للقاضي أبي يعلى ١١٠٥/٤، روضة الناظر ٤٦٤/٢، الإحكام
لابن حزم ٥١٥/٢ .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

فهذا هو محل النزاع، وهي الحالة التي يُراد بحثها في هذا المبحث، وما عداها لا يخلو من أحد الأقسام الماضية، وهي خارجة عن محل البحث .

المبحث الثاني : سبب الخلاف في المسألة .

سبب خلاف العلماء في الاعتداد بخلاف الظاهرية فيما أغربوا فيه؛ هو أن من أعظم أصول الظاهرية التي شذّوا بها عن باقي العلماء إنكارُ القياس، وعدم العمل به.

وقد نقل بعضُ العلماء الإجماعَ على إعمال القياس^(١)، فهل يكون الظاهريةُ بفعلهم هذا قد خالفوا الإجماع، وأنكروا ظواهر النصوص؟ فخرجوا عن أصول أهل السنة، فلا يعتد بخلافهم؛ كما لا يعتد بخلاف باقي الفرق الضالة؛ كالخوارج والإمامية، وغيرهم^(٢)، وأنهم - على أقل تقدير في رأي البعض - بعدم عملهم بالقياس تركوا معلوماً لدى أهل العلم، وطريقاً من طرق الاستنباط المتفق عليها؛ فأشبهوا العوام فلا يعتد بخلافهم^(٣).. أم أنهم بفعلهم هذا لم يخالفوا جماعة المسلمين، ولا يعدّو

(١) ممن نقل الإجماع الشيرازي في (التبصرة ص ٤٢٥) .

(٢) انظر الخلاف في مسألة الاعتداد بخلاف أهل البدع والأهواء في : الإحكام لابن حزم ٥٨٠/٢، المنحول ص ٣١٠، إرشاد الفحول ص ٧١ .

وقول الجمهور في المسألة إنه يعتد بخلاف أهل البدع، ما لم تكن البدعة مكفرة .

(٣) انظر الخلاف في مسألة الاعتداد بخلاف العوام في : أصول السرخسي ٣١٢/١، شرح التنقيح للقرافي ص ٢٦٧، المنحول ص ٣١٠، المحصول ١٩٦/٤، التمهيد

قولهم أن يكون من الاجتهاد السائغ بين المسلمين .

وقد يكون سبب خلافهم هو المسألة الأصولية : « إذا أجمع المسلمون على أن في المسألة قولين، أو أكثر، فهل يجوز إحداث قول ثالث »^(١).

ولكن هذا في بعض المسائل، وليس كلياً؛ لأنه توجد مسائل شذّ الظاهرية بقول، ولا يُعلم للمتقدم فيها رأي .

المبحث الثالث: خلاف أهل العلم في المسألة، وأدلتهم، والترجيح .
اختلف أهل العلم القائلون بالقياس - رحمهم الله - في هذه المسألة على أربعة أقوال :

القول الأول : أن خلافهم غير معتبر، وليس مُعتدّاً به مطلقاً .

وهو منسوبٌ لجمهور أهل العلم؛ حكاها أبو إسحاق الاسفرائيني (ت ٣١٦ هـ) عن جمهور أهل العلم^(٢)، وذكر أبو العباس القرطبي

= لأبي الخطاب ٢٥٠/٣، إرشاد الفحول ص ٧٢ .

(١) وفي هذه المسألة نزاع بين أهل العلم؛ انظره في : تيسير التحرير ٢٥٠/٣، شرح العضد على ابن الحاجب ٣٩/٢، التبصرة للشيرازي ص ٣٨٧، المحصول للرازي ١٢٨/٤، الإحكام للآمدي ٢٦٩/١، روضة الناظر ٤٨٨/٢، شرح مختصر الروضة ٨٨/٣، إرشاد الفحول ص ٧٦ .

(٢) نقله عنه ابن الصلاح في (فتاويه ص ٦٧)، والنووي في (تهذيب الأسماء و اللغات ١٨٣/١)، و الذهبي في (سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٣)، وابن كثير في (طبقات الفقهاء الشافعيين ١٧٢/١)، و الزركشي في (البحر المحيط ٤٧١/٤)، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢)، والصفدي في (الوافي ٤٧٤/١٣) .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية ————— د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

(ت ٦٥٦ هـ) ^(١) أن جل الفقهاء والأصوليين على أنه لا يعتد بخلافهم .
وقال النووي (ت ٦٧٦ هـ) ^(٢) : « و مخالفة داود لا تقدح في الإجماع عند الجمهور » ، وقال في موضع آخر ^(٣) : « ومخالفة داود لا تضر في انعقاد الإجماع ؛ على المختار الذي عليه المحققون والأكثر » .
وقال بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ^(٤) : « ولم يعدهم المحققون من أحزاب الفقهاء ... وأخرجوهم من أهل الحل والعقد » .
وحكاه ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ^(٥) ، والصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) ^(٦) عن بعض الناس .

وممن وقفتُ على قوله من أهل العلم موافقاً لهذا القول ؛ أبو الحسن الكرخي (ت ٣٤٠ هـ) ^(٧) ، وأبو بكر الجصاص الرازي (ت ٣٧٠ هـ) ^(٨) ، والحموي (ت ١٠٩٨ هـ) ^(٩) ، وابن عابدين

(١) المفهم لأبي العباس القرطبي ٥٤٣/١ ، ونقله أيضاً عنه في (البحر المحيط ٤/٤٧٢) .

(٢) المجموع ، للنووي ١٥٦/٢ ، في باب الغسل .

(٣) شرح صحيح مسلم ، للنووي ١٤٣/٣ ، في باب السواك .

(٤) البحر المحيط ، لبدر الدين الزركشي ٢٩١/٦ .

(٥) الإمام شرح الإلمام ، لابن دقيق العيد ٤١٣/١ .

(٦) العدة ، للصنعاني ١٣١/١ .

(٧) نقله عنه في (الفصول في الأصول ٢٩٧/٣ ط : الكويت) .

(٨) فقال في مقدمة كتابه (أحكام القرآن) : « لو تكلم داود في مسألة حادثة في

عصره ، وخالف فيها بعض أهل زمانه لم يكن خلافاً عليهم » أ.هـ ، ونحوه قال

في كتابه (الفصول في الأصول ٢٩٦/٣ ط : الكويت) .

(٩) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ، للحموي ٢٩٩/٣ .

(ت ١٢٥٢ هـ)^(١) من الحنفية .

ومن المالكية : القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)^(٢) ،
وابن بطال (ت ٤٤٩ هـ)^(٣) ، والقاضي أبو بكر ابن العربي
(ت ٥٤٣ هـ)^(٤) ، وأبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)^(٥) ،
والدرديري (ت ١٢٠١ هـ)^(٦) ، وعليش (ت ١٢٩٩ هـ)^(٧) .
وبه قال من الشافعية أبو العباس ابن سريج (ت ٣٠٦ هـ)^(٨) ،
والأستاذ أبو إسحاق الاسفرائيني (ت ٣١٦ هـ)^(٩) ، وأبو علي ابن

-
- (١) حاشية ابن عابدين ٩٩/٦) وفيه أن خلاف الظاهرية لا ينقض إجماع الفقهاء .
وانظر : تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢٢٢/٤ .
- (٢) نقله ابن الصلاح في (الفتاوى ص ٦٧) ، والقرطبي في (المفهم ٥٤٣/١) ، والزرکشي
في (البحر المحيط ٤٧١/٤) ، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢) .
- وقارن بما نقله الزرکشي عنه في موضع آخر من (البحر المحيط ١٨٥/٥) .
- (٣) شرح صحيح البخاري ، لابن بطال ٣٥٢/١ .
- (٤) العواصم من القواصم ، لأبي بكر ابن العربي ص ٢٥٧ - الطبعة الكاملة - ،
وعارضة الأحوذی شرح سنن الترمذی لأبي بكر ابن العربي ١٠٨/١٠ .
- (٥) المفهم لأبي العباس القرطبي ٥٤٣/١ .
- (٦) بلغة السالك لأقرب المسالك ، للدرديري ٣٨٩/٢ .
- (٧) فتح العلي المالک في الفتوى على مذهب الإمام مالک ، ل محمد أحمد علیش ٩٦،١٠١/١ .
- وانظر للمالكية كذلك (المعيار المعرب ٤٩١/٢) وفيه أن (القاضي عياضاً) نقل
عن بعض العلماء أن مذهب داود بدعة ظهرت بعد المائتين .
- (٨) انظر كتاب : (الحمدون من الشعراء للقفطي ٤٢٧/٢) .
- (٩) نقله في (فتاوى ابن الصلاح ص ٦٧) ، و (السير ١٠٤/١٣) ، و (طبقات
الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١٧٢/١) ، و (البحر المحيط ٤٧١/٤) ، و (طبقات

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

أبي هريرة (ت ٣٤٥ هـ)^(١) ، والقاضي أبو الحسين المروزي (ت ٤٦٢ هـ)^(٢) ، وأبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ)^(٣) ، وأبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)^(٤) ، وحُكي عن النووي (ت ٦٧٦ هـ) الجزمُ بعدم الاعتداد بقولهم^(٥) ، ورجَّح هذا القول صلاحُ الدين الصفدي

= الكبرى لابن السبكي (٢٨٩/٢) ، و (الوافي ٤٧٤/١٣) .

(١) نقله عنه ابن الصلاح في (فتاويه ص ٦٧) ، والنووي في (تهذيب الأسماء ١/١٨٣) ، والذهبي في (السير ١٠٤/١٣) ، والزرکشي في (البحر المحيط ٤/٤٧٢) ، و ابن كثير في (طبقات الفقهاء الشافعيين ١/١٧٢) ، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢) ، و الصفدي في (الوافي ٤٧٤/١٣) .

(٢) فتاوى القاضي حسين ل ١٠٧ أ - مخطوطة مكتبة باريس الأهلية - ، وفيه : « لو أوصى ميت للفقهاء ، فلا يدخل فيه الظاهرية ، ومن يعتقد قول داود » . أ.هـ . وهذا هو رأي القاضي أبي الحسين . وقد يُفهم من كلام له ذكره ابن الرِّفعة أنه يرى أن الظاهرية يعتد برأيهم في خلاف الإجماع . وأجاب عنه الزركشي بأنه راعى الخلاف الذي عليه داود ، لا خصوص داود . انظر : [البحر المحيط ٤/٤٧٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢/٢٩١] .

(٣) البرهان ، للجويني ٢/٨١٩ - في مبحث مسالك العلة - ، وانظر : فيض القدير للمناوي ٦/٢٢٦ .

(٤) البحر المحيط ٤/٤٧٢ ، حاشية العطار على شرح جمع الجوامع ٢/٢٤٢ .

(٥) نقله السيوطي في (تدريب الراوي ٢/١٩٢) عن النووي في (شرح مسلم) ، وانظر الموضوع الذي نقل عنه السيوطي في (شرح مسلم للنووي ١١/٢١٧) مع اختلاف العبارة .

وذكر ابن كثير في حوادث (سنة ٧٦٣ هـ) رؤيا رآها للنووي سأله فيها عن عدم إدخاله شيئاً من مصنفات ابن حزم في (شرح المذهب) له . راجع (البداية والنهاية ١٨/ ٣٥٠) .

(ت ٨٢٦ هـ)^(١)، ووليُّ الله العراقي (ت ٨٢٦ هـ)^(٢)، ونقله أبو منصور البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) عن طائفة من متأخري الشافعيين^(٣). وقال به نجم الدين الطوفي (ت ٧١٦ هـ)^(٤) من الحنابلة . والحافظ أبو بكر ابن مفوز (ت ٥٠٥ هـ)^(٥) من علماء الحديث .
القول الثاني : أن خلافهم معتبر مطلقاً .

ومن قال به القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢ هـ)^(٦) من المالكية .

وبه قال من الشافعية أبو منصور البغدادي الشافعي (ت ٤٢٩ هـ)؛ وحكى أنه الصحيح من مذهب الشافعية^(٧)، ونُسب^(٨) هذا القول لأبي

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي ٤٧٥/١٣ .

(٢) طرح التريب شرح التقريب، لولي الله العراقي ٣٧/٢ .

(٣) نقله عن أبي منصور ابن الصلاح في (فتاويه ص ٦٧)، والنووي في (تهذيب الأسماء واللغات ١٨٣/١)، والذهبي في (سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٣)، والزرکشي في (البحر المحیط ٤٧٢/٤)، وابن كثير في (طبقات الفقهاء الشافعيين ١٧٢/١)، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢)، والصفدي في (الوافي ٤٧٤/١٣) .

(٤) التعيين في شرح الأربعين، للطوفي ص ٢٤٤ .

(٥) نقله عنه ابن دقيق العيد في (الإلمام ٤١٥/١)، والصفدي في (الوافي ٤٧٦/١٣)، والصنعاني في (العدة ١٣١/١) .

(٦) قاله في كتاب (الملخص)، ونقله عنه الزرکشي في (البحر المحیط ٤٧٢/٤) .

(٧) نقله ابن الصلاح في (فتاويه ص ٦٧)، والنووي في (تهذيب الأسماء واللغات ١٨٣/١)، وابن كثير في (طبقات الشافعيين ١٧٤/٢)، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢) .

(٨) نسب له ابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٨٩/٢)، وهو خلاف ما نص عليه

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د.عبدالسلام بن محمد الشويعر

عَمَرُو ابن الصلاح (ت ٦٥٠ هـ)، وقال به الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)^(١)،
وابنُ السبكي (ت ٧٧١ هـ)^(٢)، (وهو الذي استقرَّ عليه الأمرُ آخرًا
كما هو الأغلبُ الأعرف من صفو الأئمة المتأخرين)^(٣).
وهو رأيٌ كثيرٌ من الحنابلة^(٤).

= في (الفتاوى) وسيأتي في القول الرابع .

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٠٤/١٣ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي ٢٨٩/٢، (شرح المحلى على جمع
الجوامع لابن السبكي ٤٩١/٢) .

لكن ابن السبكي إنما يقبل قول داود بن علي، دون ابن حزم، فقد قال تعليقا
على كلام إمام الحرمين في عدم قول أهل الظاهر: « قول إمام الحرمين إن المحققين
لا يقيمون للظاهرية وزناً، وإن خلافتهم لا يعتبر، محله عندي ابن حزم وأمثاله،
وأما داود فمعاذ الله أن يقول الإمام أو غيره أن خلافة لا يعتبر، فلقد كان جبلاً
من جبال العلم والدين، له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والإحاطة
بأقوال الصحابة والتابعين، والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه، وقد دونت
كتبه، وكثرت أتباعه، وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في (طبقاته) من الأئمة
المتبوعين في الفروع » أهـ. [البهجة الوردية ٢٦/٤، شرح المحلى على جمع
الجوامع ٤٩١/٢] .

(٣) قاله ابن الصلاح (الفتاوى ص ٦٧)، والنووي (تهذيب الأسماء واللغات ١٨٣/١) .

(٤) وقد حكمتُ أنه رأي كثير من الحنابلة لاعتبارات متعددة؛ منها أن بعض مؤرخي
الحنابلة ذكروا داودَ من جملة أصحاب الإمام أحمد [انظر مثلاً : الدر المنضد لابن
حميد ص ١٩]، وأن آخرين ذكروه ضمن أصحاب الإمام أحمد عند ذكر الخلاف
[كصنيع أبي الخطاب في كتابه الانتصار، والموفق في المغني وابن أبي عمر في الشرح
الكبير]؛ بل إن بعض الحنابلة - وهو الشيخ حسن الشطي - أفرد كتاباً في المسائل
التي خالف فيها داود مشهور مذهب الحنابلة . وانظر: كتاب (الإمام داود الظاهري
وأثره في الفقه ص ١٤٤) .

واختاره غير واحد من المحققين؛ كالعلامة ابن القيم (ت ٧٥١ هـ)^(١)، والصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)^(٢)، والشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)^(٣)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)^(٤) ونسبه للمحققين من علماء الأصول .

القول الثالث : أن خلافهم معتبر في غير المسائل القياسية، وأما المسائل القياسية فلا اعتبار بقولهم .
وهو قول أبي الحسن الأبياري (ت ٦١٨ هـ)^(٥) .
القول الرابع : أن خلافهم معتبر فيما خالف القياس الخفي، دون ما خالف القياس الجلي^(٦) .

(١) في مواضع من كتبه منها : (زاد المعاد ٣٣١/٥ - كتاب الظهار -)، و(إعلام الموقعين ٢/٢٧٧، و ٣/١٨٢) .

(٢) العدة، للصنعاني ١/١٤٠ .

(٣) إرشاد الفحول، للشوكاني ص ٧١ .

(٤) نثر الورود على مراقبي السعود، للشنقيطي ٢/٤٢٨، أضواء البيان .

(٥) نقله عنه في (البحر المحيط ٤/٤٧٣) .

(٦) القياس الجلي : « هو ما قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع » .

والقياس الخفي : « هو نفي اعتبار الفارق بين الأصل والفرع بظن المجتهد لا بعلمه » .

وهذا التفريق عند الشافعية والحنابلة وهو المراد عند ابن الصلاح؛ لأنه من علماء الشافعية .

أما الخفية؛ فالجلي عندهم : « ما تبادر إلى ذهن المجتهد » . والخفي : « وهو ما خفي مما تبادر »، ويقال له : (الاستحسان) .

انظر : [شرح غاية السؤل لابن عبد الهادي ٣٩٩، الإحكام للآمدي ٣/٤،

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

وهو قول ابن الصلاح (ت ٦٥٠ هـ) ^(١)؛ قال : « والذي أجب به بعد الاستخارة والاستعانة بالله أن داود يعتبر قوله ويعتد به في الإجماع إلا فيما خالف فيه القياس الجلي » ^(٢).

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول (وهم القائلون بعدم الاعتداد بخلاف الظاهرية مطلقاً) بأدلة متعددة، بعبارات مختلفة، وسأسوق بعضاً منها :

- أن أهل الظاهر ليسوا من العلماء ولا من الفقهاء، بل هم من جملة العوام الذين لا يعتد بخلافهم ^(٣).
- أن الظاهرية في حيز العوام، فلا اعتبار بخلافهم ^(٤).
- أن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد، والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة، فبانكارهم القياس والاجتهاد يكونون ملتحقين بالعوام، وكيف يدعون الاجتهاد، ولا اجتهاد عندهم، وإنما غاية التصرف التردد على ظواهر الألفاظ ^(٥).

= شرح جمع الجوامع للمحلي ٣٤٠/٢، تيسير التحرير ٧٦/٤، و ٧٨/٤ [.

(١) فتاوى ابن الصلاح ص ٦٩، ونسبه له ابن كثير في (طبقات الفقهاء الشافعيين ١٧٤/٢)، وابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢٩٠/٢) .

(٢) نقله عنه النووي في (تهذيب الأسماء و اللغات ١٨٤/١)، وسكت عنه .

(٣) نقله في (المفهم ٥٤٣/١) عن القاضي أبي بكر الباقلاني .

(٤) الفصول في الأصول ٢٩٦/٣، سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٣ .

(٥) البرهان للحويني ٨١٨/٢ .

- أن من أنكر القياس لا يعرف طرق الاجتهاد، وإنما هو متمسك بالظواهر، فهو كالعامي الذي لا معرفة له^(١).
- أنهم لا يعتد بخلافهم لأهم من جملة العوام، وأن من اعتد بخلافهم فإنما ذلك لأن مذهبه أنه يعتبر خلاف العوام في انعقاد الإجماع، والحق خلافه^(٢).
- ولأنهم في الشرعيات كالسوفسطائية في العقلیات^(٣).
- أن منكري القياس من الظاهرية ليسوا من علماء الأمة؛ لأنهم مباحثون على عنادهم فيما ثبت استفاضاً وتواتراً، ومن لم يزعه التواتر، ولم يحتفل بمخالفته لم يوثق بقوله ومذهبه^(٤).
- أنهم كالشيعة في الفروع، ولا يلتفت إلى أقوالهم، ولا يُنصب معهم الخلاف، ولا يعتنى بتحصيل كتبهم، ولا يُدلّ مستفتٍ من العامة عليهم^(٥).
- أنهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد، ولا يعتبر في الإجماع إلا خلاف من له أهلية النظر والاجتهاد^(٦).

(١) البحر المحيط ٤/٤٧٢ .

(٢) المفهم ١/٥٤٣، وعنه البحر المحيط ٤/٤٧٢ .

(٣) البحر المحيط ٤/٤٧٢ .

(٤) البرهان للحوييني ٢/٨١٨ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٤ .

(٦) قاله أبو إسحاق الاسفراييني [نقله عنه في : فتاوى ابن الصلاح ص ٦٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/١٠٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٨٩] . وقاله أبو العباس القرطبي في (المفهم ١/٥٤٣) .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية ——— د.عبد السلام بن محمد الشويعر

- بل بالغ بعضهم فلم يعدوا الظاهرية من العلماء والفقهاء^(١).
- أنهم لما أحدثوا قواعد تخالف الأولين، أفضت إلى المناقضة لمجلس الشريعة، فلم يعتبر خلافهم^(٢).
- أنهم لما اجتروا على دعوى أنهم على الحق، وأن غيرهم على الباطل أخرجهم أهل العلم من أهل الحل والعقد^(٣).
- أنه قد دلّ الدليلُ القاطع على أصل القياس، وهو لا يحتمل المنازعة فيه لظهوره. وقد نازع الظاهرية فيه .

وهذه المنازعة الظاهر أنها عناد، والمعاند في الحق لا عبرة بقوله، وهذا ظاهر.

وإن لم تكن عناداً - كما هو الظنون بذوي الحجى -، فقد نفوا ماثبت بالدليل القاطع باجتهادٍ قُصَّارَاهُ إفادةُ الظن الذي لا يعارضُ القطع الظاهر^(٤).

والاجتهاد الواقع على خلاف الدليل القاطع كاجتهاد من ليس من أهل الاجتهاد في إنزالهما بمنزلة ما لا يعتد به، وينقض الحكم به^(٥).

(١) قاله أبو بكر الباقلاني (نقله أبو العباس القرطبي في (المفهم ١/٥٤٣)، والجويني في (نهاية المطلب - في باب السرقة -)، ونقله عنه ابن السبكي في (الطبقات الكبرى ٢/٢٨٩) .

(٢) البحر المحيط، لبدر الدين الزركشي ٢٩١/٦ .

(٣) البحر المحيط، لبدر الدين الزركشي ٢٩١/٦ .

(٤) الوافي بالوفيات، للصفدي ٤٧٥/١٣ .

(٥) فتاوى ابن الصلاح ص ٦٩ .

- أن من أنصف لنفسه علم أن النصوص التي أخذت منها الأحكام لا تفي بعشر معشار الحوادث التي لا نهاية لها، فما الذي يقوله الظاهري في غير المنصوص إذا أتاه عامي وسأله عن حادثة لا نص فيها، أيحكم فيها بشيء أم يدع العامي وجهله؟

لا قائل من المسلمين بالثاني؛ أعني أنا ندع العامي يخط في دينه، وإن حكم فيها - والواقع أن لا نص -؛ فإما أن يقيس، أو يخترع من نفسه حكماً يلزم الناس الأخذ به .

إن اخترع من عند نفسه ونسبه إلى الحكم الشرعي كان كاذباً على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وإلا كان ملزماً للناس بفلتات لسانه، فما بقي إلا أنه لا يخترعه من عند نفسه و يقيسه على الصور المنصوص عليها .

والظاهري لا يقول بذلك، فعاد الأمر إلى أنه إما أن يدع العامي يخط في دينه بما لم ينزل الله به سلطاناً، أو يكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أو يلزم الناس بهفواته، والثلاثة لا يقولها ذولب - معاذ الله - ^(١).

- أن داود ينفي حجج العقول ... فمن كان هذا مقدار عقله ومبلغ علمه كيف يجوز أن يعد من أهل العلم ومن يعتد بخلافه... ^(٢).

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي ٤٧٥ / ١٣ .

(٢) الفصول في الأصول، للحصاص ٢٩٦ / ٣ .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية ————— د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

- أنهم قد أخذوا هذا القول - نفي القياس - عن النَّظَامِ مِنَ
المعتزلة، و قد كفره جمع من أهل العلم^(١).

مما سبق من تعليقات القائلين بعدم الاحتجاج بخلاف الظاهرية
يتبين أنهم يدورون حول معنى واحد وإن اختلفت العبارات، وهو :

أن الظاهرية عندما أنكروا القياس خرجوا عن دائرة العلم،
وأمله [وصاروا في دائرة العوام^(٢)، أو الجهال^(٣)، أو المبتدعة^(٤)،

(١) فقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري ص ١٧ .

(٢) قاله الجويني في (البرهان ٨١٨/٢)، وأبو بكر الباقلاني (وعنه في المفهم ٥٤٣/١)،
والخصاص في (الفصول ٢٩٦/٣)، والزرکشي في (البحر المحیط ٤٧٢/٤)،
وانظر : سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٣ .

(٣) قال الواسطي تلميذ الجُبَّائي : « من أراد أن يتناهى في الجهل فليتعرف الفقه على
مذهب داود » . [بواسطة تحرير بعض المسائل ص ٥١] .

(٤) نقل القاضي عياض عن بعض العلماء أن مذهب داود بدعة ظهرت بعد المائتين
(المعيار المغرب ٤٩١/٢) .

وقال أبو بكر ابن العربي: « إن ابن حزم كان في حماية الملوك لما كان يلقي
إليهم من شبه البدع، والشرك » . [عارضة الأحوذى شرح حديث (افترقت
هذه الأمة)] .

وممن شبه الظاهرية بالخوارج، والباطنية، والروافض (أبو بكر ابن العربي
المالكي) في كتابيه (العواصم من القاصم ص ٢٤٩، ٢٥٧ - الطبعة الكاملة -،
و (عارضة الأحوذى بشرح سنن الترمذي ١٠٨/١٠) .

وشبههم بالخوارج بكر البشري [الإحكام لابن حزم ٢٨٩/١] .

وانظر كلام (أبي بكر الخصاص الحنفي ت ٣٧٠ هـ) في (الفصول في
الأصول ص ٦٤ - طبعة لاهور باكستان -) . و (رسالة في الرد على الهاتف
من بُعد، لابن حزم ص ١٢٢) .

أو المباهتين^(١)، أو الكفار والمشركين^(٢) — بحسب اختلاف العبارات —
وهؤلاء لا يصح الاحتجاج بهم في الإجماع، ولا يقدر خلافهم فيه .
والسبب في ذلك — مما تقدم — ثلاثة أمور:

أ- أن النصوص الشرعية لا تفي بجميع الأحكام الشرعية، ولا بد
من القياس لإظهار الأحكام الشرعية .

ب- أن الظاهرية وافقهم في قولهم هذا كثير من أهل البدع .

ج- أن القياس قد دل عليه (الدليل القاطع) فإنكارهم له
إنكار لأمر معلوم من الدين بالضرورة، فخالفوا صريح العقول،
وصحيح المنقول .

أما الأمر الأول؛ وهو أن النصوص الشرعية لا تفي بجميع
الأحكام الشرعية، ولا بد من القياس لإظهار الأحكام الشرعية .
فلا يُسلمُ ذلك — عندهم — فإن في القرآن والسنة بياناً لجميع
الأحكام الشرعية إما بطريق المنطوق أو المفهوم أو غيرها من دلائل
الألفاظ ووسائل الاستنباط غير القياس، ويدل على ذلك عموم قول

(١) البرهان للجويني ٨١٨/٢ .

(٢) من ذلك قول الصاوي : « الأخذ بظاهر الكتاب و السنة من أصول الكفر » .
وقال مولوي فضل رسول البدايواني في كتابه (سوط الرحمن) : « كان داود
الظاهري من أتباع الشيطان، ثم ظهر ابن حزم الذي كان خبيثاً » أ.هـ بواسطة
كتاب (تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند لمسعود الندوي) .
وتقدم قريباً قول ابن العربي في (عارضة الأحوذى) .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

الله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(١)، وقوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) .

وقال ابن حزم ^(٣) : « كل أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل في الكتاب والسنة نعلمه والحمد لله، حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً البتة ».

قال أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ^(٤) : « العالم بالقرآن على التحقيق عالمٌ بجملة الشريعة، ولا يعوزه منها شيء، والدليل على ذلك أمور ...

ومنها : التجربة؛ وهو أنه لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن في مسألة إلا وجد لها أصلاً، وأقرب الطوائف من إعواز المسائل النازلة أهل الظاهر الذين ينكرون القياس، ولم يثبت عنهم أنهم عجزوا عن الدليل في مسألة من المسائل » أ.هـ .

وقال الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) بعد ذكره لدليل المانعين من الاعتداد بخلاف منكري القياس : « ويجاب عنه بأن من عرف نصوص الشريعة حق معرفتها، وتدبر آيات الكتاب العزيز، وتوسع في الاطلاع على السنة المطهرة، علم بأن نصوص الشريعة جمع جم،

(١) سورة النحل، الآية ٨٩ .

(٢) سورة الأنعام، الآية ٣٨ .

(٣) النبذ في أصل الفقه، لابن حزم ص ١١٨ .

(٤) الموافقات للشاطبي ١٨٩/٤ .

ولا عيب لهم إلا ترك العمل بالآراء الفاسدة التي لم يدل عليها كتاب، ولا سنة، ولا قياسٌ مقبول (وتلك شكاة ظاهر عنك عارها). نعم قد جمدوا في مسائل كان ينبغي لهم ترك الجمود عليها، ولكنها بالنسبة إلى ما وقع في مذاهب غيرهم من العمل بما لا دليل عليه البتة قليلة جداً^(١).

أما الأمر الثاني؛ وهو أن الظاهرية وافقهم في قولهم هذا كثيرٌ من أهل البدع .

فقد دفع ابنُ حزم هذا التراشق بأمرين؛ أحدهما : أنه لا يهمه من وافقه من أهل الباطل، فلا ينكر أن تقول اليهود لا إله إلا الله ويقولها هو .

وثانيهما : أنها لا تخلو كلمةٌ حقٌ أو باطلٌ يذهب إليها غيره من أخذ بها من أهل الباطل، فالأخذ بالقياس قال به بعض المعتزلة، والأزارقة، وأحمد بن حابط، ولكل هؤلاء من شنيع الأقوال ما هو كفر^(٢).

أما الأمر الثالث؛ وهو أن القياس قد دلَّ عليه (الدليل القاطع)، فإنكار الظاهرية له إنكارٌ لأمرٍ معلومٍ من الدين بالضرورة، فخالفوا بذلك صريحَ العقول، وصحيحَ المنقول .

(١) إرشاد الفحول ص ٧٢ .

(٢) تحرير بعض المسائل على مذهب الأصحاب ص ٥٢ .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

فهو محل النزاع بين الظاهرية وغيرهم، وقد أطال الظاهرية في نقاش هذه الأدلة التي استدلت بها القائلون بصحة القياس^(١).

إضافة إلى أن (الدليل القاطع) إن سُلِّمَ به، فإنما هو قد دل على أصل القياس، وصحة الاستدلال بجنسه. لا على صورِ آحاده؛ فإنها باتفاق ظنية، ما عدا بعض الصور التي قال بعض العلماء بأن القياس فيها قطعي؛ كالقياس الأولوي على نزاع في تسميته قياساً.

وبذلك يتبين فساد المقدمات التي بنى عليها أصحاب هذا القول نتیجتها؛ وهو عدم الاعتداد بخلاف الظاهرية. فإذا سقطت المقدمات سقطت النتيجة المترتبة عليها. وعليه يتبين ضعف هذا القول — والله أعلم - .

واستدل أصحاب القول الثاني (القائلون باعتبار خلاف الظاهرية مطلقاً) بأدلة متعددة، وسأسوق أولاً عباراتهم؛ فمنها:

- أن ما تفردوا به هو من قبيل مخالفة الإجماع الظني، و تنذر مخالفتهم لإجماع قطعي^(٢).

- قال الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)^(٣): إن الظاهرية لم يخالفوا في المسائل المجمع عليها؛ لأن التحقيق أنه لم يقم الدليل إلا

(١) انظر مثلاً: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧٦١/٢ وما بعده.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٤.

(٣) العدة شرح إحكام الأحكام، للصنعاني ١٤٠/١ - بتصرف يسير - .

على حجية الإجماع القولي، و قد كذب من ادّعاه إلا في المسائل الضرورية - كما قال الإمام أحمد - .

فإذا حققت فالحق أن دَعَوَى الإجماع طريقة القاصرين، إذا أعيّتهم الأدلة ادّعوه على منازعهم، و لا يليق ذلك بأئمة التحقيق، فليس العمدة إلا الدليل من الكتاب والسنة أو قياس في معنى الأصل، فإذا قام الدليل فلا ينظر إلى التنقيش قال به قائل أو لا ؟، فلا وحشة مع الدليل، و لا ناظر بعد وجوده إلى قال ولا قائل ولا قيل، والله يقول الحق ويهدي السبيل .

- أن هؤلاء المخالفين في القياس كلاً أو بعضاً، هم بعض الأمة، فلا بد من الاعتداد بخلافهم^(١).

- أنه لم يذكر أحدٌ من العلماء أن من شرط المجتهد المعتبر قوله أن يكون من أهل القياس القائلين به .

- أن قول الظاهرية اجتهادٌ منهم، و من لم يعتد بخلافهم كان هذا اجتهاداً منه فكيف يُردُّ اجتهادٌ بمثله^(٢).

- أن داودَ الظاهري كان يقرئ مذهبه، و يناظر عليه، و يفتي به في مثل بغداد، وكثرة الأئمة بها وبغيرها، فلم نَرَهُم قاموا عليه، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه، ولا سعوا في منعه من بثّه^(٣).

(١) إرشاد الفحول ص ٢١٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٥، ونقله عنه الصفدي في (الوافي ١٣/٤٧٤) .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٥ . ثم ذكر أمثلة لبعض العلماء الذين عاصروا داود .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

- أنهم وإن جاء عنهم مسائل غريبة، فإنهم علماء مجتهدون، وقد صدر من كثير من العلماء مسائل تخالف الإجماع، وإنما تحكى للتعجب؛ كقول ابن عباس في المتعة، والصرف، وإنكار العول^(١).

- أن كثيراً من الأئمة المصنفين أوردوا خلاف الظاهرية في كتبهم، مما يدل على اعتبارهم له، فلولا اعتدادهم بخلافهم لما أوردوا مذاهبهم في مصنفاتهم، لمنافاة موضوعها لذلك^(٢).

- أننا ما اعتدنا بخلافهم لأن مفرداتهم حجة، بل لثحكي في الجملة، وبعضها سائغ، وبعضها قوي، وبعضها ساقط^(٣).

- أنه يلزم القائل بعدم الاعتبار بخلاف الظاهرية في الإجماع يلزمه أن لا يعتبر خلاف منكر العموم، وخبر الواحد، ولا ذاهب إليه^(٤).

- أن خلاف الظاهرية مُعتبرٌ كما يُعتبر خلاف مَنْ ينفي المراسيل، ويمنع العموم، ومن حمل الأمر على الوجوب؛ لأن مدار الفقه على هذه الطرق^(٥).

- أن عدم الاعتداد بخلاف الظاهرية غير صحيح؛ لأنه إن كان نفيًا للوجود فهذا كذب تدفعه المشاهدة والعيان، وإن قيل : إن

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) فتاوى ابن الصلاح ص ٦٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/١٠٤ .

(٤) البحر المحيط ٤/٤٧٢، نقلاً عن الأصفهاني شارح (المحصول) .

(٥) البحر المحيط ٤/٤٧٢، نقلاً عن القاضي عبد الوهاب في (الملخص) .

الله أمر بعدم سماعه، أو رسوله أمر بذلك فهذا شر من الأول لأنه كذب على الله ورسوله .

مما تقدم يتبين أن الحديث في قبول خلاف الظاهرية ما ادّعي فيه الإجماع مقبول وأنه مانع من انعقاد الإجماع لأمر :
أ- منع صحة الإجماع شرعاً، وعقلاً في المسائل التي خالف فيها الظاهرية^(١).

ب- وعلى فرض صحة الإجماع قبل خلافهم، فإنه يُمنع من الوقوع؛ لأن الوقائع التي ادّعي فيها خلاف الظاهرية للإجماع، إنما هو خلافٌ ظني^(٢).

ج- أن إنكارهم للقياس لا يعني خروجهم من دائرة العلماء؛ لأنهم مجتهدون توفرت فيهم جميع أدوات الاجتهاد - ولم يذكر أحد من العلماء أن من شروط المجتهد أن يكون عاملاً بالقياس في المسألة المجتهد فيها -، كما أنه يلزم من عدم الاعتداد بخلافهم عدم الاعتداد بخلاف منكري حديث الآحاد - مطلقاً أو في وقائع معينة - ومنكري العمل بالحديث المرسل، ومن يرى نسخ القرآن بالسنة، ومنكري العموم، وغير ذلك من صور عدم العمل ببعض آحاد الأدلة المتفق

(١) وقد أطال ابن حزم في (الإحكام ٤٩٤/٢ - ٥٠٦) النفس في تقرير هذا الأصل، فيراجع .

(٢) قاله الذهبي في (السير ١٠٤/١٣)، والصنعاني في (العدة شرح إحكام الأحكام ١٤٠/١) وتقدم نقله .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

عليها من الكتاب و السنة .

د- (القلب للدليل) و هو أن الإجماع منعقد على قبول خلاف الظاهرية؛ لأن داود الظاهري أظهر قوله في عصره و كذا تلامذته من بعده و حكى خلافهم أهل العلم في كتبهم، و لم يروَ عن أحد معاصريه أنه أنكر خلافه و لم يعتد به .

و استدل أصحاب القول الثالث (و هم القائلون بقبول خلافهم في المسائل غير القياسية، و أما القياسية فلا يعتد بخلافهم) بأدلة منها :

أن المسألة إن كانت مما يتعلق بالآثار و التوقيف و اللفظ اللغوي، و لا يخالف للقياس فيها، لم يصح أن ينعقد الإجماع بدوهم - إلا على رأي من يرى أن الاجتهاد لا يتجزأ - .

فإن قلنا بالتجزؤ، لم يمنع أن يقع النظر في فرع هم فيه محقون، كما نعتبر خلاف المتكلم في المسألة الكلامية؛ لأن له فيه مدخلاً، كذلك أهل الظاهر في غير المسائل القياسية يعتد بخلافهم^(١).

ويظهر بتأمل هذا القول أنه عائد في الحقيقة إلى القول الأول القائل بعدم الاعتداد بخلاف الظاهرية؛ لأنَّ جُلَّ المسائل إنما هي قياسية؛ كما قال إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ)^(٢) :

(١) البحر المحيط ٤/٤٧٣، نقلاً عن الأبياري .

(٢) البرهان، للجويني ٨١٨/٢ .

((إن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد، والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة)) .

كما أن في التفريق بين المسائل التي يدخلها القياس والتي لا يدخلها القياس خلافاً بين العلماء؛ فمثلاً مسائل الحدود، والكفارات، والعبادات فإن بين القائسين خلافاً في جريان القياس فيها من عدمه^(١).

إضافةً لذلك فإن هذا التفريق هو محل النزاع؛ فإن الظاهرية يرون أن جميع هذه المسائل ليست قياسية؛ فيكون قولهم معتبراً .

واستدل أصحاب القول الرابع (وهم القائلون باعتبار خلافهم فيما خالف القياس الخفي، دون ما خالف القياس الجلي) بأدلة منها :

أن خلاف الظاهرية فيما خالف القياس الخفي معتبر؛ لما سبق في أدلة القول الثاني .

أمّا خلافهم فيما خالف القياس الجلي فهو غير معتد به؛ لكونه مبنياً على ما يُقَطَّعُ بطلانه، والاجتهاد الواقع على خلاف الدليل القاطع كاجتهاد من ليس من أهل الاجتهاد في إنزالهما بمنزلة ما لا يعتد به، وينقض الحكم به^(٢).

ولأنه يجوز تبعض الاجتهاد؛ بمعنى أن يكون العالمُ مجتهداً في

(١) انظر الخلاف بين القائسين في دخول القياس في هذه المسائل في المصادر التالية :

نشر البنود ١١٢/٢، الإحكام للآمدي ١٩٦/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠/٤ .

(٢) فتاوى ابن الصلاح ص ٦٩ .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

نوع دون غيره، فكذلك الظاهرية يعتبر قولهم فيما عدا ما خالفوا القياس الجلي^(١).

و لأن المسائل التي خالفوا فيها القياسَ الجليَّ، وما أجمع عليه القياسيون من أنواعه، أو بنوه على أصولهم التي قام الدليل القاطع على بطلانها باتفاق من سواهم على خلافه، إجماعٌ منعقد . وقولهم حينئذ خارج من الإجماع؛ كقولهم في التغوط في الماء الراكد؛ وقولهم: لا ربا إلا في الستة المنصوص عليها .

فخلافهم في هذا، وشبهه غيرُ معتدٍّ به؛ لأنه مبني على ما يُقطع ببطلانه، والاجتهاد على خلاف الدليل القاطع مردود، وينتقض حكم الحاكم به^(٢).

ويعرض على تفريقهم بين القياس الجلي، والقياس الخفي في الاعتداد بخلاف الظاهرية في الثاني دون الأول . أن يقال لهم :

أ- إن تقسيم القياس إلى جلي وخفي - بحسب تقسيم الشافعية^(٣) - إنما هو تقسيم لما يُطلق عليه القياس، لا القياس الشرعي المعروف بين الأصوليين، والذي فيه نزاع الظاهرية .

فإنَّ الجَمْعَ بنفي الفارق - وهو القياس الخفي - ليس من

(١) فتاوى ابن الصلاح ص ٦٩ .

(٢) تهذيب الأسماء و اللغات للنووي ١/ ١٨٤ .

(٣) تقدم التفريق بين تقسيم الشافعية، والحنفية عند ذكر هذا القول مع الأقوال، وتبين أن المراد تقسيم الشافعية .

حقيقة القياس^(١) .

فعاد هذا القول للقول الأول، و هو نفي الاعتداد بخلاف الظاهرية مطلقاً، فيكون القول فيهما واحداً .

ب- كذلك فإنه يقال : إما أن يُعمَّم عَدَمُ الاعتداد بخلاف من خالف قول الأكثر في القياس الجلي سواء كان من أهل القياس، أم لا . أو أن يخص بأهل الظاهر فقط .

فإن قيل بالأول وهو أن كل من خالف في القياس الجلي لم يقبل قَوْلُهُ، ولا يعتد بخلافه، فهذا يؤدي إلى القول بقطعية هذا القياس، وفيه نظر؛ بدليل خلاف بعض القياسيين فيه .

وإن قيل بتخصيص منكري القياس فقط . ففيه تحكُّم؛ لأنه ربما خالف في هذه المسألة التي يُدَّعى أن القياس فيها جليٌّ غيرُ الظاهرية ممن يُعملُ القياس؛ فيكون القائلُ بهذا القول قد أهمل خلاف الظاهري، وأعمل خلاف غيره في مسألة واحدة، وهو تحكُّم .

مثال ذلك : ما ذكره أصحاب هذا القول من التمثيل للمسائل التي خالف فيها الظاهريةُ القياسَ الجلي؛ بأن الظاهرية يقولون : « بأن الربا لا يجري إلا في الأصناف الستة المنصوص عليها في الحديث^(٢) فقط، ولا يتعدها لغيره » .

(١) تيسير التحرير لأمر بادشاه ٧٧/٤ .

(٢) وهو ما روى مسلمٌ من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر،

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

وهذه المسألة لم ينفرد بها الظاهرية بل وافقهم عليها بعض أهل القياس، فقال بها أبو الوفا ابن عقيل (ت ٥١٣ هـ) من الحنابلة^(١)، وغيره .

فإن قبلنا خلافه، ورددنا خلاف الظاهرية فهو تحكم . وإن قلنا برّد خلاف الجميع فلا فائدة من تخصيص الظاهرية بعدم الاعتداد بقولهم، بل نرد خلاف جميع من خالف في هذا القياس .

والراجع في هذه المسألة - والله تعالى أعلم - هو الاحتجاج بخلاف الظاهرية مطلقاً، و عدم انعقاد الإجماع بدوهم . و أن خلافهم مانعٌ من انعقاده . و لا يصح ردّ قولهم بإجماع معاصريهم .

وأما ما شدّوا فيه فيردّه كتابُ الله و سنةُ رسوله صلى الله عليه وسلم، وهما اللذان يحكمان ببطلانه حال عرضه عليهما .

المبحث الرابع : أمثلة تطبيقية على خلاف الظاهرية

سبق في بيان محل البحث و النزاع أن الحديث هنا فيما إذا انفرد الظاهرية بقول ولم يسبقوا إليه بقول أحد من الصحابة أو التابعين، أو لم يوافقهم عليه أحد من علماء المذاهب الأربعة المعروفة .

= والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواءً بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد)) .

(١) قاله ابن عقيل في كتابه (عمد الأدلة)، ونقله المرداوي في (الإنصاف ١٢/١٧) ونسب هذا القول لمذهب طاووس، وقتادة، وجماعة .

وبالنظر إلى كثير من المفردات التي ذكرها من حرص على جمع مفردات الظاهرية، أو ابن حزم بالخصوص، نجد أنهم يذكرون ما خالف فيه مشهور أقوال الأئمة الأربعة فقط، وهذا في الحقيقة خلاف المقصود بالبحث .

وسأذكر بضع مسائل، لا بقصد الاستيعاب، بل لقصد التمثيل فحسب .

مسألة : وجوب تقديم العضو الأيمن على الأيسر في الوضوء .

قال ابن حزم بوجوبه ^(١).

وقد حكى الإجماع على الاستحباب دون الوجوب جمع من العلماء؛ منهم ابن المنذر ^(٢)، و النووي ^(٣).

مسألة : وجوب الاضطجاع على الشق الأيمن على من صلى ركعتي الفجر .

ذكر ابن حزم ^(٤) أنه يجب على من صلى ركعتي الفجر أن يضطجع على شقه الأيمن قبل صلاة الفجر سواءً صلاها في وقتها أو قاضياً لها من نسيان أو عمد نوم، فإن عجز عن الضجعة أشار إلى ذلك حسب طاقته. ولم يجز له أن يصلي الصبح إلا بأن يضطجع

(١) في (المحلى ٦٦/٢) .

(٢) في (الأوسط ٣٨٧/١) .

(٣) في (المجموع ٣٨٣/١) .

(٤) في (المحلى ١٩٦/٣) .

الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية — د. عبدالسلام بن محمد الشويعر

على شقه الأيمن .

مسألة : جواز قص المحرم لأظفاره .

ذكر ابن حزم^(١) أنه يجوز للمُحَرِّم قص أظفاره وأنه لا شيء عليه فيه .

وقد حكى الإجماع على حرمتها جمع من أهل العلم؛ كابن المنذر^(٢)، وابن قدامة^(٣)، وغيرهم .

مسألة : عدم توريث الجدة أم الأب .

أنكر ابن حزم الإجماع على توريث أم الأب، وقال^(٤) : « إن أبا بكر رضي الله عنه لم يورث إلا جدة واحدة فقط؛ وهي أم الأب، فلا ميراث لغيرها من الجدات » .

وقد حكى الإجماع على توريث أم الأم جمع من العلماء؛ منهم ابن المنذر^(٥)، والماوردي^(٦)، والبلغوي^(٧)، والعمراني^(٨)، وغيرهم .
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) في (المحلى ٢٤٦/٧) .

(٢) في (كتاب الإجماع ص ١٧) .

(٣) في (المغني ١٤٦/٥) .

(٤) في (المحلى ٣٥٠/١٠) .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص ٣٤ .

(٦) الحاوي للماوردي ١١٠/٨ .

(٧) شرح السنة للبلغوي ٣٤٧/٨ .

(٨) البيان للعمراني ٧٠٤/٣ .